European Centre for Counterterrorism and Intelligence Studies **ECCI**

المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات - ألمانيا و هولندا

Germany. P.O. Box. 101017, Tel & Whatsapp0049-1520792571,
Netherlands. Tel: 0031-685901955

Email : info@europarabct.com

ملفات المركز الأوروبي

المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات - ألمانيا و هولندا

عن الإصدارات

عرض مختصر لمجموعة من المعلومات والبيانات التي تتعلّق بقضيّة معيّنة, بالإضافة إلى كتابة معلومات وحقائق جديدة ومقترحات وتوصيات تخدم القضية التي تمّ طرحها, ويقوم على توضيح وشرح المزايا والعيوب الخاصة بالقضية قيد الدراسة, وعلى كاتب التقرير مراعاة إستخدام الصفة والطريقة الرسمية عند كتابته لتقرير. للتقرير أهميّة كبيرة يقدمها للقارئ, وتكمن هذه الأهمية في أنه يعطي القارئ فكرة واضحة ومبسّطة عن القضية قيد البحث أو عن الموضوع الذي يتحدث عنه, ويعدّ بمثابة وسيلة مهمّة تعمل على مساعدته في التقييم والدراسة والتخطيط للمستقبل البعيد.

عن المركز

مركز إستشاري(Think Tank), يقوم على اساس البحث العلمي الأكاديمي ونشر الثقافة الامنية والأستخبارية والتنبيه إلى مخاطر الإرهاب والعنف بكل أنواعه في مناطق النزاع. المركز يقدم المعلومة والتحليل في مجال إختصاصه في مكافحة الإرهاب والإستخبارات وقضايا اللجوء والهجرة, ويركز في عمله على الشأن الدولي والاوروبي. وهو أول مركز دولي أوروبي متخصص في مكافحة الإرهاب والاستخبارات يصدر في اللغة العربية من داخل أوروبا.

E C C I - European Centre for Counterterrorism
and Intelligence Studies - Germany & Netherlands

ملف أمن اقتصادي ـ تداعيات حرب غزة وأوكرانيا على اقتصاد ألمانيا

يستعرض الملف واقع الاقتصاد الألماني من حيث عوامل قوته، ومؤشرات نموه، كما يحلل الملف تداعيات الأزمات الدولية على الاقتصاد الألماني خاصة حرب أوكرانيا، وحرب غزة.

ويركز الملف في تحليله على المحاور التالية:

1. **أمن اقتصادي ـ واقع الاقتصاد الألماني في ظل حرب غزة وأوكرانيا**
2. **أمن اقتصادي ـ تداعيات حرب أوكرانيا على اقتصاد ألمانيا**
3. **أمن اقتصادي ـ تداعيات حرب غزة على اقتصاد ألمانيا**

1- أمن اقتصادي - واقع الاقتصاد الألماني في ظل حرب غزة وأوكرانيا

تضغط العديد من التحديات على الاقتصاد في ألمانيا، كالتصعيد الأخير في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتنامت مخاوف الحكومة الألمانية من اتساع دائرة الصراع، وأن ينعكس الصراع سلبيا على الاقتصاد الألماني، وكان لم يكد اقتصاد ألمانيا يجتاز تداعيات جائحة كورونا في العام 2019، حتى تسببت حرب أوكرانيا في العام 2022 في تراجع أداء الاقتصاد الألماني وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الطاقة في ألمانيا وأوروبا بشكل عام.

عوامل قوة الاقتصاد الألماني

يوجد العديد من العوامل تعد هي السبب الرئيسي في قوة الاقتصاد الألماني أبرزها، الدور مهم للقطاع الصناعي، نسبة التصدير المرتفعة، الانفتاح الاقتصادي فألمانيا تعتبر صاحبة الاقتصاد الأكثر انفتاحا بين دول مجموعة السبعة الكبار"G7"، قوة أداء الشركات المتوسطة الحجم، معدلات التشغيل الجيدة، المراكز والتجمعات الاقتصادية القوية ك التجمعات الحضرية الكبيرة في ميونيخ (التقنية الرفيعة)، هامبورغ (المرفأ، بناء الطائرات، الإعلام). مشهد المعارض الألمانية هو صاحب الصدارة على المستوى العالمي، في إقامة وتنظيم المعارض الدولية. حيث ثلثا الأحداث العالمية المهمة في هذا المجال يتم تنظيمها في ألمانيا.

تراجع الناتج المحلي في ألمانيا

يعد الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس لإجمالي السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد. سجّل الناتج المحلي الإجمالي الألماني في 30 أكتوبر 2023 تراجعا في الربع الثالث من العام 2023 بعد أن نما في الربع الثاني من العام 2023، بنسبة (0.1%) بدلا من إظهار نمو صفري في 2023، وانكمش الاقتصاد بنسبة (0.1%) على أساس فصلي ومن العوامل الأخرى التي أثرت على الاقتصاد الألماني ارتفاع تكاليف

الطاقة، وتباطؤ قطاع الصناعة وأسعار الفائدة المرتفعة المصممة لضبط ارتفاع أسعار المستهلك. كان قد شهد الناتج المحلي الإجمالي الألماني أول انكماش في الربع الرابع من العام 2022 مع تراجع بنسبة (0.4%) على خلفية الحرب في أوكرانيا، وتأثيرها على أسعار الطاقة بالنسبة إلى الصناعة الألمانية التي كانت حتى ذلك الحين تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي.

يعد من مؤشرات تنامي التداعيات السلبية لحرب أوكرانيا على الاقتصاد الألماني، ما أعلنته الحكومة في برلين بشأن توقعات النمو الاقتصادي خلال العام 2023، إذ خفضت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود (2.2%) في 27 أبريل 2022. شمل تشاؤم دوائر صنع القرار الاقتصادي في برلين أيضا أسعار الاستهلاك، إذ استبعدت تراجعها على المدى المنظور، فيما استمر معدل التضخم في الارتفاع ليصل إلى (6.1%)، وهو معدل نادر في ألمانيا ولم يتم تسجليه إلا في حالات استثنائية.

دخول الاقتصاد الألماني في حالة "الانكماش التقني"

دخل الاقتصاد الألماني في حالة يطلق عليها الخبراء "الانكماش التقني"، حيث أظهرت البيانات الرسمية في 25 مايو 2023 أن اقتصاد ألمانيا انكمش بشكل طفيف في الربع الأول من عام 2023، وبذلك يدخل في حالة ركود. ويجري تعريف الركود عموما بأنه ربعان متتاليان من الانكماش. وهذه سابقة منذ وباء "كوفيد-19" الذي تسبب في تراجع إجمالي الناتج المحلي في الربعين الأول والثاني من 2020. وكان قد أكد المستشار الألماني "أولاف شولتس" أن بلاده "لن تدخل في حالة ركود" خلال العام 2023، رغم وضع اقتصادها المتوتر في مواجهة أزمة الطاقة. وأضاف "شولتس"أنا مقتنع تماما بأن هذا لن يحدث، وأننا لن ندخل في حالة ركود"، وذكر "شولتس" لدعم أقواله: "لقد أظهرنا أننا قادرون على التعامل مع المواقف الصعبة للغاية" في 18 يناير 2023.

تراجع معدل التضخم إلى أدنى مستوى له منذ اندلاع حرب أوكرانيا

بلغ معدل التضخم في ألمانيا (4.5%) في سبتمبر 2023 مقابل (6.1%) في أغسطس 2023. وبذلك تراجع معدل التضخم إلى أدنى مستوى له منذ اندلاع حرب أوكرانيا. وانخفض معدل التضخم الأساسي في ألمانيا، والذي يستثني المواد المتقلبة مثل الغذاء والطاقة، إلى (4.6%) على أساس سنوي من (5.5%) في أغسطس 2023. أفادت الاحصائيات الأولية بأن أسعار المواد الغذائية سجلت في سبتمبر 2023 مجددا ارتفاعا ملحوظا بـ (7.5%) مقارنة بنفس الشهر من العام 2022. في المقابل تراجعت وتيرة ارتفاع أسعار الطاقة بشكل ملحوظ إذ وصل معدل التضخم السنوي في أسعار الطاقة المنزلية والوقود إلى (1%)، وتشير التوقعات إلى انخفاض التضخم في العام 2024 ليصل إلى.(2.6%)

أظهر استطلاع للرأي في 18 أبريل 2022عن تراجع ثقة المستثمرين الألمان بشكل غير متوقع، وذلك نتيجة المخاوف حيال القطاع المصرفي والقلق المرتبط بمعدلات التضخم المرتفعة. وتراجع مؤشر الثقة في الاقتصاد، من (8.9) نقطة إلى(4.1). يستند المؤشر على استطلاع يتم أخذه من المحللين والمستثمرين الألمان، والطلب من المشاركين إبداء رأيهم في المناخ الاقتصادي الحالي والاتجاه المستقبلي للاقتصاد. وتستند القراءة على نسبة التفاؤل إلى التشاؤم، فإذا كان غالبية المشاركين متفائلين، فإن القراءة تكون فوق الصفر، وإذا كانت الاستجابة أكثر تشاؤما، تكون القراءة تحت الصفر. وبينما ما زال المؤشر في المنطقة الإيجابية، إلا أن القراءة كانت أسوأ بكثير من توقعات الأسواق بنمو الثقة الاقتصادية .محمي: أمن قومي، ألمانيا ـ الشرطة الجنائية تعاني من نقص الميزانية، والسبب حرب أوكرانيا

نمو ساعة العمل في ألمانيا

سجلت نمو ساعة العمل في ألمانيا نموا أسرع من متوسط نمو ساعة العمل على صعيد الاتحاد الأوروبي في 26 أبريل 2023. وارتفعت كلفة ساعة عمل في ألمانيا بحوالي (2.10) يورو عن عام 2021، أي بزيادة نسبة (5.6%)، بينما لم تتجاوز الزيادة في المعدل العام لدول الاتحاد الأوروبي (5.2%). وكان قد بلغ متوسط الأجر لجميع الموظفين بدوام كامل، والمشمولين بالتأمين الاجتماعي في 31 يوليو 2021، (3427) يورو خلال العام 2020، وهو ما يزيد بمقدار (26) يورو على العام 2019.

تقول "فرانزيسكا بالماس" الخبيرة الاقتصادية في شركة "كابيتال إيكونوميكس" في 26 مايو 2023، توقعت حدوث انخفاضات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربعين الثالث والرابع. وإن "ارتفاع أسعار الفائدة سيواصل التأثير في كل من الاستهلاك والاستثمار، وقد تعاني الصادرات أيضاً وسط الضعف الاقتصادي في الأسواق المتقدمة الأخرى". وعلى الرغم من أن تقديرات النمو لبقية الدول الأعضاء في منطقة اليورو لم تتغير، فإن المقياس الجديد للناتج المحلي الإجمالي لألمانيا يشير إلى أن اقتصاد منطقة العملة ككل قد تقلص على نحو طفيف.

تراجع فائض الميزان التجاري الألماني

تراجعت الصادرات الألمانية في يوليو 2023 بعد انتعاش طفيف في يونيو 2023، بلغ مجموع الصادرات (130,4) مليار يورو ، وهو تراجع نسبته (0.9%) و تشير التوقعات إلى تراجعا حادا أكثر بنسبة (1.5%). ازدادت الواردات بنسبة (1.4%) في يونيو 2023، ليبلغ مجموعها (114.5) مليار يورو. وتراجع الفائض التجاري للبلاد - الفارق بين الصادرات والواردات - بشكل طفيف إلى (15.9) مليار يورو.

وكان قد تراجع فائض الميزان التجاري الألماني خلال العام 2022 أكثر من النصف مقارنةً بعام 2021. جاء تراجع الفائض جاء بعد هبوط الصادرات الألمانية جراء الارتفاعات القوية في أسعار الطاقة. وتقلص الفارق بين الصادرات والواردات الألمانية من (175.3) مليار يورو في عام 2021 إلى (79.7) مليار يورو في 2022، وهو أدنى فائض محقق للميزان التجاري الألماني منذ عام 2000.

انخفضت أسعار واردات السلع إلى ألمانيا لأول مرة في 28 ابريل 2023. حيث تراجعت أسعار الواردات بنسبة (3.8%) في مارس 2023 على أساس سنوي، بعد تسجيل ارتفاع على أساس سنوي بنسبة (2.8%) في فبراير 2023. وأصبحت السلع المستوردة في السابق أكثر تكلفة بنسبة تزيد عن (30%) وذلك بسبب حرب أوكرانيا،وتوترات كبيرة في التجارة العالمية .أمن قومي - التحديات التي تواجه ألمانيا بتنفيذ استراتيجيتها

تداعيات الصراعات على الاقتصاد الألماني

يعد الشرق الأوسط ذا أهمية متنامية للشركات والاقتصاد الألماني، وأن بالتأكيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي له تداعيات على الاقتصاد الألماني. تقول "هيلين رانغ" المديرة التنفيذية لجمعية الشرق الأدنى والأوسط الألمانية، في 31 أكتوبر 2023 "إن العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا ودول الشرق الأوسط ذات أهمية استراتيجية حيث يعد التقارب الجغرافي من بين العوامل الرئيسية فضلا عن تزايد المبيعات حيث تعتبر أسواق الشرق الأوسط كبيرة من الناحية الاستهلاكية نظرا للتعداد السكاني الضخم". أضافت رانغ "نأمل ألا يكون لهذا الصراع المتصاعد تأثير كبير على التعاون الاقتصادي، بات الوضع صعبا لكن في الوقت نفسه، نأمل في أن يتم التوصل إلى حل من خلال الدبلوماسية الدولية .
أمن دولي - موقف ألمانيا من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

**

2- أمن اقتصادي ـ تداعيات حرب أوكرانيا على اقتصاد ألمانيا

شكلت حرب أوكرانيا والمساعدات العسكرية لها، عبء كبير على الاقتصاد الألماني. حيث لا يزال الاقتصاد الألماني يواجه حالة من الركود، وتصاعدت المخاوف من تراجع الاقتصاد في ظل ارتفاع معدل التضخم، وتباطؤ معدلات النمو، وارتفاع أسعار الطاقة، فضلا عن نقص الأيدي العاملة في عدة قطاعات، والإضرابات الأخيرة في قطاع النقل والطيران، كذلك نقص المواد الأولية والمواد الخام التي تدخل في الصناعات الألمانية.

عبء حرب أوكرانيا على الاقتصاد الألماني

أكدت وزارة الاقتصاد الألمانية في الثاني من أكتوبر 2023 أن صادرات ألمانيا العسكرية لأوكرانيا زادت بأكثر من (4) أمثال منذ بداية العام 2023، وبلغت قيمة الصادرات لأوكرانيا (3.3) مليار يورو من إجمالي قيمة الصادرات العسكرية الألمانية المصرح بها، والتي قدرها (8.76) مليار يورو. أعلنت وزارة الدفاع الألمانية في العاشر من أكتوبر 2023 اعتزام الحكومة الألمانية مساعدة أوكرانيا بحزمة عسكرية شاملة لأوكرانيا تقدر بمليار يورو.

تدرس الحكومة الألمانية في 12 نوفمبر 2023 مضاعفة المساعدات العسكرية الألمانية لأوكرانيا العام 2024، إلى (8) مليارات يورو بدلا من (4) مليارات يوروو، بالتالي إذا وافق البرلمان الألماني على مضاعفة المساعدات، فإن هذه الزيادة ترفع الإنفاق الدفاعي الألماني إلى ما يتجاوز هدف الـ (2%) من الناتج المحلي الإجمالي الألماني الذي تعهد به جميع أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو).

تكلف حرب أوكرانيا الاقتصاد الألماني نحو (160) مليار يورو، وتشكل الكلفة نحو (4%) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنهاية العام 2023، وتشير التقديرات إلى أن حرب أوكرانيا بتأثيرها على ارتفاع أسعار الطاقة كلفت الاقتصاد الألماني نحو (100) مليار يورو، أو نحو

(2.5%) من الناتج الاقتصادي للبلاد في 20 فبراير 2023 .أمن اقتصادي ـ واقع الاقتصاد الألماني في ظل حرب غزة وأوكرانيا

تداعيات العقوبات الأوروبية على روسيا

مدد المجلس الأوروبي في 13 سبتمبر 2023 العقوبات المفروضة ضد روسيا، وذلك حتي 15 مارس 2024 والتي تنطبق على ما يقرب من (1800) فرد وكيان روسي. يستعد الاتحاد الأوروبي في الرابع من نوفمبر 2023 للإعلان عن الحزمة الـ (12) من العقوبات ضد روسيا، مع حظر جديد للواردات والصادرات وتشديد سقف أسعار النفط، ويقدر حجمها الإجمالي بنحو (5.3) مليار دولار. ومن المتوقع أن يتم أيضا إدراج أكثر من (100) فرد و(40) كيانا قانونيا في قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي الجديدة. بالإضافة إلى بحث مسألة فرض الحظرعلى إعادة الأصول الروسية المحتجزة في الاتحاد الأوروبي، وتقييد أنشطة المواطنين الروس في القطاعات الأوروبية الحساسة.

أعربت "أنالينا بيربوك " وزيرة الخارجية الألمانية عن إحباطها من تأثير العقوبات ضد روسيا وأكدت " بيربوك "في الواقع كان من المفترض أن يكون للعقوبات الاقتصادية تأثيرات اقتصادية. لكن الأمر ليس كذلك. لأن منطق الديمقراطيات لا يعمل في أنظمة الحكم الفردية الاستبدادية" في 24 أغسطس 2023 .محمي: أمن قومي، ألمانيا ـ الشرطة الجنائية تعاني من نقص الميزانية، والسبب حرب أوكرانيا

تداعيات قطع الغاز الروسي على ألمانيا

أنهت ألمانيا بعد حرب أوكرانيا اعتمادها على الغاز الروسي، حيث أعلنت السلطات الألمانية في العام 2022 قطع علاقاتها مع روسيا في مجال الطاقة بسرعة، وتعهدت بشكل جدي بالتخلي عن الغاز الروسي تماما بحلول عام 2024. اتضح أن الغاز الطبيعي المسال القادم من الولايات المتحدة أغلى بكثير من روسيا، وقد أدت أسعار الوقود المتزايدة إلى ارتفاع حاد في أسعار الكهرباء. من أكبر القطاعات التي

واجهت تحديات بسبب قطع الغاز الروسي القطاع الصناعي، حيث يستهلك في أغلب أجزائه الطاقة بكثافة، وذلك يعني أن الشركات الألمانية تضررت بشكل كبير من ارتفاع أسعار الطاقة التي سجلت العام 2023 أعلى مستويات في أوروبا، وبسبب أسعار الكهرباء الباهظة، بدأ المزيد من الشركات الألمانية الانتقال إلى الولايات المتحدة.

أزمة المواد الأولية في ألمانيا

تعد ألمانيا خامس أكبر مستهلك للمواد الأولية والخام في العالمفي الرابع من مايو 2023، حيث تستورد ما يصل إلى (99%) من المعادن والفلزات. تواجه العديد القطاعات الصناعية في ألمانيا تباطؤ في النمو بسبب نقص المواد الأولية والمواد الخام التي تدخل في الصناعات الألمانية، لا سيما صناعة التكنولوجيا وصناعة السيارات، وارتفاع تكاليف الطاقة ويضاف إلى ذلك ازدياد التشدد في اللوائح المنظمة للقطاع، وإعانات الدعم بعد حرب أوكرانيا. انخفض إجمالي الإنتاج الصناعي بنسبة (1.4%) على أساس شهري. يعد هذا هو الانخفاض الشهري الرابع على التوالي في السابع من نوفمبر 2023.

يواجه قطاع الزراعة والغذاء أيضا في ألمانيا في 19 يناير 2023 تحديات جديدة بسبب نقص المواد الأولية، ومعدلات التضخم وانعكاسات حرب أوكرانيا. ويشمل الركود في القطاع الزراعي بشكل خاص إنتاج الفواكه والخضروات. أفاد المكتب الفدرالي للإحصاء أن نسبة بيع الفواكه تراجعت بـ (7%) في العام 2023، فيما سجل بيع الخضروات نسبة تراجع وصلت.(5%)

يشير استطلاع للرأي في 19 سبتمبر 2023 أن (50%) من الألمان الذين شملهم الاستطلاع يخشون نقص الأدوية، بينما كان هذا الرقم بين الأوروبيين (39%) فقط. تحاول بعض القطاعات المعتمدة بشدة على الطاقة مثل صناعة الكيماويات جاهدة العودة إلى مستويات الإنتاج التي كانت مسجّلة قبل حرب أوكرانيا .أمن قومي ـ التحديات التي تواجه ألمانيا بتنفيذ استراتيجيتها

تحديات كبيرة في قطاع الطاقة الألماني

واجه قطاع الطاقة تحديات كبيرة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمدخلات الأساسية، عقب حرب أوكرانيا. كلف منذ اندلاع الحرب، دعم الطاقة في ألمانيا وإيطاليا وإنجلترا (7) مرات من الدعم المقدم لأوكرانيا. وصفت "أنكه ريلنجر" رئيسة حكومة ولاية "زارلاند" الألمانية في 27 أغسطس 2023 خطوة دعم قطاع الطاقة بأنها "مهمة رئيسية"، وأشارت إلى أن الأمر يتعلق بالقدرة التنافسية للاقتصاد الألماني. كما يعد الانتقال إلى الطاقة المتجددة في ألمانيا من أكبر التحديات التي تواجه السياسيين والمجتمع. وهناك خطة رسمية تهدف إلى توفير (80%) من الكهرباء في ألمانيا عبر طاقة الرياح والماء والشمس والكتلة الحيوية خلال بضعة سنوات.

أشار استطلاع للرأي في 11 نوفمبر 2023 إلى أن حوالي (14%) فقط من الألمان يعتقدون أن الشتاء المقبل قد يشهد مشاكل. في حين يعتقد (64%) من الذين شملهم الاستطلاع أنهم سيقضون فصل الشتاء في العام 2024 دون أي مشاكل كبيرة، حتى لو بقي وضع العرض غير كاف تماما للطلب. بينما يعتقد (18%) أن الوضع مريح للغاية وهم مقتنعون بأن ألمانيا ستجتاز فصل الشتاء دون أي مشاكل على الإطلاق. يبين هذا الاستطلاع أن "أربعة من كل خمسة مشاركين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن ألمانيا في غاية الاستعداد لفصل الشتاء المقبل."

نقص اليد العاملة في ألمانيا

تعاني ألمانيا من نقص في اليد العاملة في عدة قطاعات، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية في ألمانيا تحديات هائلة تتعلق بأزمة نقص العمالة الماهرة. تعمل الحكومة الألمانية على تلبية احتياجها للعديد من العاملين المهرة في وظائف مختلفة، وتشير التقديرات إلى وجود نقص في الأيدي العاملة الماهرة، في واحدة من كل ست مهن في ألمانيا.

تأثرت الكثير من الشركات بسبب النقص الحاد في اليد العاملة المتخصصة، وأوضحت وزارة الاقتصاد الألمانية في 19 فبراير 2023 بأن "أكثر من (50%) من الشركات ترى في ذلك تهديدا كبيرا لتطوير أعمالها، وتشير التوقعات أنه سيكون هناك نقص في اليد العاملة يبلغ (7) ملايين بحلول عام 2035.

يرى "سيمون بيغر" الخبير الاقتصادي في سوق العمل ومدير معهد دراسة مستقبل العمل (IZA) في مدينة "بون" أن "ما يتناقض مع ادعاء وجود نقص في اليد العمالة الماهرة هو أننا في ألمانيا لدينا حاليا وظائف قياسية. وعدد الأشخاص الذين يعملون حاليا يقدر بحوالي (46) مليون شخص. وهو عدد غير مسبوق".

تهديدات الإضرابات في ألمانيا

بدء إضراب في مطار دوسلدورف الألماني في 28 يناير 2023، وبلغت نسبة المشاركة في الإضراب نحو (90%)، تعطّلت حركة الطيران في 17 فبراير 2023 في (8) مطارات ألمانية أبرزها مطارا "فرانكفورت وميونيخ"، بسبب إضراب موظفين في سياق مفاوضات متوترة بشأن الأجور. شهدت ألمانيا في 27 مارس 2023 إضرابا، وقد أسهم في إغلاق جميع خطوط السكك الحديدية للمسافات الطويلة ومعظم القطارات الإقليمية، وتأثرت العديد من الولايات كـ"ولاية بادن-فورتمبيرغ وهيسن وساكسونيا السفلى وشمال الراين ويستفاليا"، ودعت نقابة السكك الحديدية في ألمانيا إلى إضراب تحذيري جديد وسط تواصل المفاوضات مع شركة السكك الحديدية من أجل رفع أجور العاملين في أبريل 2023.

**

3- أمن اقتصادي ـ تداعيات حرب غزة على اقتصاد ألمانيا

يبدو أن تبعات التصعيد بين إسرائيل وحركة حماس في غزة على مدار أكثر من شهر، لن تقف عند الأوضاع السياسية والإنسانية فقط في القطاع، بل تمتد أبعادها إلى اقتصاديات الدول الغربية التي تقدم الدعم والمساندة لإسرائيل، خاصة مع احتمالية طول مدة الحرب على غزة. وتعد ألمانيا في مقدمة الدول التي أعلنت دعمها بالمساعدات المالية والأسلحة إلى إسرائيل، في توقيت يعاني فيه الاقتصاد الألماني مما يطلق عليه مصطلح "الانكماش التقني" بعد تراجع في إجمالي الناتج المحلي للربع الثاني على التوالي، الأمر الذي يثير المخاوف بشأن أقوى اقتصاد في أوروبا، نظراً لأنها السابقة الأولى التي يتراجع فيها اقتصاد ألمانيا بهذه الدرجة منذ جائحة كورونا في 2020.

التعاون الاقتصادي بين ألمانيا وإسرائيل

حرصت ألمانيا على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل طوال فترة حكم المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، لذا أصبحت ألمانيا ثاني أهم شريك تجاري بعد الولايات المتحدة لإسرائيل، بتصدير الغواصات والأسلحة وتوقيع اتفاقيات ومشاريع بحثية مشتركة، لاقتناع ألمانيا بأن إسرائيل بحاجة إلى هذا الدعم لمواجهة التهديد المحتمل من إيران والجماعات التابعة لها بالمنطقة، حتى دشنت ألمانيا في 2006 المجلس الاقتصادي الألماني- الإسرائيلي، لدفع العلاقات الاقتصادية وإزالة أي معوقات بين حركة التجارة البينية بين البلدين.

تأتي إسرائيل في مقدمة الشركاء التجاريين لألمانيا في منطقة الشرق الأوسط، في المجالات التقنية والتكنولوجية والأمن السيبراني والبحث في العلوم الطبيعية والفيزياء. ووطدت شركات ألمانية مثل شركات "ميرك" و" سيمنس" العلاقات مع شركات تكنولوجية ناشئة إسرائيلية ووظفت موظفين إسرائيليين لديها، وفي الوقت نفسه تمتلك شركات ألمانية في مجال صناعة السيارات والاتصالات مثل "دايملر"

و"فولكسفاغن" و"دويتشه تيليكوم" استثمارات ومراكز أبحاث تطوير مع شركات في إسرائيل.

بلغت الصادرات الألمانية إلى إسرائيل نحو (0.4%) من إجمالي الصادرات سنوياً، ووصلت الصادرات الإسرائيلية إلى ألمانيا (1.9) مليار دولار أمريكي في 2022، وشمل التعاون بين البلدين مجالات التكنولوجية الحيوية والصحة إضافة إلى الابتكارات الزراعية والطاقة.

في الفترة من أغسطس 2022 وحتى أغسطس 2023، بلغت صادرات ألمانيا (408) مليون يورو لإسرائيل، وشملت سيارات وآلات كهربائية وقاطرات سكك حديدية، ووصلت الواردات من إسرائيل إلى (227) مليون يورو وشملت أجهزة إلكترونية ومنتجات كيميائية ومعدات طبية، وأصبح الميزان التجاري إيجابي بقيمة (181) مليون يورو.

رغم الحرب على غزة وانخفاض قيمة الشيكل الإسرائيلي لأقل مستوياته أمام الدولار الأمريكي، ومنح بعض الشركات الإسرائيلية آلاف الموظفين إجازة غير مدفوعة الأجر، إلا أن الشركات الألمانية مازالت تعمل داخل إسرائيل وسط ترقب لمصير التصعيد الراهن، نظرا لإدراك الدولتين أهمية الشراكة التجارية والاقتصادية بينهما، حيث أكد نائب المدير الإداري لغرفة الصناعة والتجارة الألمانية-الإسرائيلية شارم ريكوير، أن هناك مخاوف بين الشركات الألمانية في إسرائيل إزاء الأحداث الحالية خاصة في حالة اتساع رقعة الصراع وتدخل إيران فيه.أمن دولي ـ موقف ألمانيا من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

التبادل التجاري مع إسرائيل

بلغت قيمة التبادل التجاري (8.94) مليار دولار في 2022، نظراً لطبيعة العلاقات الاستثنائية بين البلدين وتميز المنتجات المصنوعة في ألمانيا بجودة عالية، وامتلاك الشركات الألمانية الخبرة الكافية لدعم مشاريع البنية التحتية في إسرائيل. وقعت ألمانيا وإسرائيل في 29 سبتمبر 2023، على اتفاق بقيمة (3.5) مليار دولار تشتري بموجبه

الأولى منظومة الدفاع الصاروخية المتطورة "آرو3" المصممة لاعتراض الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، بعد أن حصلت إسرائيل على موافقة الولايات المتحدة كونها شريك في تطوير هذه المنظومة.

تعتبر الدولتان هذه الصفقة نقلة نوعية في العلاقات التجارية بينهما، نظراً لأن هذا النظام يعد أحد أفضل أنظمة الدفاع الصاروخية، ويأتي في توقيت تطوير ألمانيا قدراتها العسكرية وسط تحديات سياسية وعسكرية في العالم. لم يتوقف التعاون بينهما حتى بعد اندلاع الحرب على غزة، وأعلنت الحكومة الألمانية في 9 نوفمبر 2023، عن ارتفاع الموافقات الخاصة بتصدير الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل بنحو (10) مرات عن عام 2022، ووصلت قيمتها (323) مليون دولار حتى 2 نوفمبر 2023. أكدت ألمانيا على أن طلبات تصدير الأسلحة لإسرائيل أصبحت أولوية لديها منذ هجوم حماس في 7 أكتوبر 2023، رغم أن صادراتها من الأسلحة لإسرائيل بلغت (8.76) مليار يورو خلال الشهور التسعة الأولى في 2023، وتتمثل في مكونات أنظمة الدفاع الجوي ومعدات الاتصالات.

تأثر السياحة بسبب الحرب

تسببت الحرب على غزة في خفض بنك إسرائيل المركزي توقعات نمو الاقتصاد إلى (2.3%) خلال 2023، و(3.5%) في 2024 إذا استمر التصعيد في القطاع، خاصة في ظل انخفاض معدلات مبيعات تذاكر الطيران ما ينعكس على قطاعي السياحة والسفر. وتم إلغاء (187%) من الرحلات المقررة لإسرائيل في الفترة من 7 وإلى 19 أكتوبر 2023. وتراجعت رحلات الطيران من وإلى مطار بن غوريون الدولي في تل أبيب بنسبة (80%) منذ بداية الحرب، وتهبط (100) رحلة يومياً بالمطار هذه الأيام مقارنة بـ (500) رحلة قبل الحرب. وألغت (50) شركة طيران عالمية من بينها شركات ألمانية رحلاتها من وإلى إسرائيل، ما أدى لتراجع حاد في السياحة ووصل (99) ألف سائح إلى إسرائيل في أكتوبر 2023، بينما استقبلت إسرائيل (369) ألف سائح

في أكتوبر 2022.أمن اقتصادي ـ واقع الاقتصاد الألماني في ظل حرب غزة وأوكرانيا

عبء تقديم المساعدات إلى إسرائيل

يأتي التصعيد بين إسرائيل وحماس، في توقيت يعاني فيه الاقتصاد العالمي من تداعيات الحرب الأوكرانية، ما يشكل ضغطاً على الاقتصاد الألماني كونه متضرراً بشكل كبير من تداعيات الصراع الروسي الأوكراني. أشار وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس في 11 أكتوبر 2023، إلى أن بلاده وإسرائيل يتفقان على أن الأخيرة ليست بحاجة لدعم عسكري بقدر احتياجها لدعم سياسي الآن، مؤكداً أن المساعدات المالية والإنسانية قائمة في حال احتياج إسرائيل لها. تترقب ألمانيا ركوداً ثانٍ في 2023، بتراجع الناتج المحلي الإجمالي (0.1%) قبل نهاية العام الجاري، لتراجع الإنتاج الصناعي الذي تسبب في تراجع الناتج المحلي في الربع الثالث في 2023 بنسبة (0.2%). وانخفضت التوقعات بشأن انتعاش الاقتصاد الألماني في 2023 و2024، ومن المتوقع أن يشهد عام 2025 بداية التعافي في حالة إتمام إصلاحات هيكلية في الهجرة وأسعار الطاقة والبنية التحتية.

التبادل التجاري بين ألمانيا وفلسطين

وقعت ألمانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي في 26 يناير 2022 منصة الاستثمار الفلسطينية بحضور ممثلي السلطة الفلسطينية، للاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمشاريع البيئية في الضفة الغربية وغزة والقدس. وتعهدت ألمانيا في 23 مايو 2023 بتقديم (125) مليون يورو للسلطة الفلسطينية العامين المقبلين، لدعم مشروعات حيوية وقطاعي المياه والتعليم.

مساعدات ألمانيا للفلسطينيين

تعد ألمانيا ثالث أكبر مانح للفلسطينيين بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بأكثر من (180) مليون يورو سنوياً لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). ووقعت برلين مع الأونروا في 3 أغسطس 2023 (3) اتفاقيات بقيمة (28) مليون يورو لدعم لاجئي فلسطين.رغم وقف ألمانيا في 9 أكتوبر 2023 مساعداتها للفلسطينيين بصورة مؤقتة، أعلنت في 20 أكتوبر عزمها لتقديم مساعدات بقيمة (50) مليون يورو للمدنيين في غزة. وقررت في 7 نوفمبر 2023 الإفراج عن مساعدات بقيمة (71) مليون يورو للفلسطينيين، وتقديم (20) مليون يورو إضافية كتمويل جديد.

مساهمات الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر الجهات المانحة للفلسطينيين بحوالي (300) مليون يورو كمساعدات مالية وطبية واجتماعية ورواتب، بجانب دعم الأونروا بـ (100) مليون يورو .وأعلن عن حزمة مساعدات مالية في فبراير 2023 بقيمة (296) مليون يورو لعام 2023 لمواجهة تداعيات الحرب الأوكرانية على أسعار الغذاء، وفي 15 أغسطس 2023 قدم الاتحاد الأوروبي (22) مليون يورو كمخصصات اجتماعية للأسر الفلسطينية.

على وقع هجوم حماس على إسرائيل، أعادت المفوضية الأوروبية مراجعة مشاريع التنمية المقدمة للفلسطينيين التي تصل إلى (691) مليون يورو، الأمر الذي عارضته وأيرلندا وإسبانيا ولوكسمبورغ، لتعلن المفوضية عدم تعليقها للمساعدات في الوقت الحالي مع ضمان عدم وصول تمويل التكتل الأوروبي لحماس. تراجع التكتل الأوروبي في قرار وقف المساعدات للفلسطينيين، لتخوفه من تضرر الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالضفة الغربية من نقص المساعدات المالية

والاجتماعية، ما ينعكس سلباً على إسرائيل ويؤجج من الأوضاع السياسية هناك ويصب في صالح حماس..

تقييم وقراءة مستقبلية

-تصاعدت مخاوف السلطات الألمانية وصناع القرار السياسي في ألمانيا، بشأن التأثير الاقتصادي المترتب على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في المنطقة، والذي من شأنه أن يؤدي إلى دخول الاقتصاد الألماني في حالة ركود جديدة، حيث أن العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا ودول الشرق الأوسط ذات أهمية استراتيجية.

-تأثر الاقتصاد الألماني شأنه شأن الدول الأوروبية بالصراعات الإقليمية والدولية، وتسبب ذلك في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وارتفاع معدل التضخم، وواجهت العديد من القطاعات أزمات بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة، أسعار الفائدة. تعكس الأرقام والمؤشرات الاقتصادية في ألمانيا، عمق الأزمة التي يواجهها الاقتصاد ، وسط توقعات سلبية للمؤشرات الاقتصادية خلال السنوات المقبلة.

-تنعكس تلك المؤشرات على مدى ثقة المواطنين الألمان في الحكومة، بالإضافة إلى استغلال اليمين المتطرف لتلك الأزمات، في الترويج لتطلعاتهم المناهضة للدولة، وكسب المزيد من الأصوات لتحقيق مكاسب انتخابية، خاصة أن استطلاعات الرأي تشير إلى موقف حزب البديل من أجل ألمانيا الحاسم بشأن الهجرة كان سبب تصويتهم للحزب، يليه قطاع الطاقة والاقتصاد.

-بات متوقعا في ظل تصعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وطول أمد الحرب، أن يتراجع الاقتصاد الألماني خلال الربع الأخير من العام 2023 ، مع انتعاش ضعيف فقط في العام 2024. ومن المحتمل بأن يكون هناك نموا متواضعا للناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، ما قد يكون له تأثير مباشر على منطقة اليورو بأكملها، لأن ألمانيا هي الأكبر بين اقتصاداتها.

**

- تواجه ألمانيا تحديات كبيرة منذ حرب أوكرانيا من أبرزها نقص اليد العاملة والمواد الأولية، ونقص الاستثمار في البنى التحتية، وارتفاع معدلات التضخم، خصوصا تكاليف الطاقة بشكل حاد.

-توترت العلاقات بين روسيا وألمانيا، حيث كانت ألمانيا تعد أكبر مشتر للنفط والغاز الروسي، أرغمت حرب أوكرانيا ألمانيا على القيام بتغيير اقتصادي كبير خاصة تجاه روسيا، بعدما كانت تراهن مدى عقود على التقارب الاقتصادي مع روسيا لا سيما في مجالات الطاقة.

-دفعت حرب أوكرانيا العديد من الدول الأوروبية للرد بفرض عقوبات وإمداد أوكرانيا بالأسلحة، بالتزامن مع انتقادات بعض الساسة الأوروبيين الذين يرون أنه كان من المفترض أن يكون للعقوبات الاقتصادية تأثيرات اقتصادية كبيرة على موسكو ولكن حدث العكس.

-تعد ألمانيا أبرز مزودي أوكرانيا بالاسلحة، وفي الوقت نفسه أحد أكبر الداعمين الماليين لها. ما يمثل عبء على الاقتصاد الألماني حيث تكلف حرب أوكرانيا الاقتصاد الألماني مئات مليارات الدولارات، وشكلت نحو (4%) من الناتج المحلي الإجمالي.

-ضغطت مستويات التضخم في ألمانيا على العديد من القطاعات في ألمانيا، مسببة توترات أدت أحيانا إلى الإضرابات في العديد من المؤسسات الألمانية والتوقف عن العمل ما يمثل ضغطا على الاقتصاد الألماني.

-بات متوقعا مع تصعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وطول أمد حرب أوكرانيا أن تكون الضغوط على الاقتصاد الألماني كبيرة على المدى المتوسط لا سيما على مجال الطاقة، نظرا لاعتماده بشكل أساسي على قطاعها الصناعي الذي يحتاج لكميات كبيرة من الطاقة.

-من المرجح أن يبدأ تعافي الاقتصاد الألماني خلال العام 2024، وأن يحقق نموا مدعوما بتباطؤ التضخم وارتفاع الأجور، ومن المستبعد مع نهاية حرب أوكرانيا أن تستعاد العلاقات التجارية بين أوروبا وروسيا.

**

-رغم أن حجم التعاون الاقتصادي بين ألمانيا وإسرائيل محدود في مجالات معينة، إلا أن اهتمام ألمانيا بتوطيد العلاقات التجارية انطلاقاً من توطيد العلاقات السياسية، يحمل على كاهل الاقتصاد الألماني بعض الأعباء الخاصة بتقديم مساعدات مالية وعسكرية في ظل استمرار الحرب على غزة، وتصدع الاقتصاد الإسرائيلي من تبعات الحرب التي تجاوزت الـ 40 يوماً.

-من المتوقع مطالبة إسرائيل لألمانيا الأيام المقبلة بمزيد من المساعدات المالية والعسكرية لطول أمد الحرب مع حماس، وإصرار إسرائيل على استمرار القصف البري والبحري والجوي على غزة، وفي المقابل تحرص ألمانيا على تقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي لإسرائيل تأكيداً على موقفها المساند لها، خاصة بعد إعلان المستشار الألماني أولاف شولتز رفضه لوقف إطلاق النار في غزة بهدنة فورية أو طويلة المدة، منعاً لمنح حركة حماس الفرصة لامتلاك صواريخ جديدة.

-طبيعة المساعدات العسكرية والمالية المتوقع تقديمها لدعم القوات الإسرائيلية أو الشركات العاملة في تل أبيب، بعد أن تسببت الحرب في تضرر قطاع السياحة وانخفاض معدل نمو الاقتصاد الإسرائيلي، ستؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الألماني الذي بات يعاني من حالة ركود غير مسبوقة منذ جائحة كورونا.

-في الوقت نفسه تفرض الأوضاع الإنسانية في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، على ألمانيا القيام بدورها في تقديم المساعدات للفلسطينيين، في ظل حصار إسرائيلي مطبق على غزة وتصاعد الممارسات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس.

-استمرار الحرب على غزة سينعكس على أمن الطاقة والغذاء في العالم، ما يشكل عبئاً على ألمانيا واقتصادها خاصة وأن ملفي الغذاء والطاقة بحاجة لإعادة هيكلة، لذا ينبغي أن تعيد الحكومة الألمانية النظر في سياساتها لتأمين حاجاتها من الطاقة وضبط أسعار الغذاء والسلع.

-ينبغي على الحكومة الألمانية مراجعة بنود الميزانية وأولويات الإنفاق، في ضوء الحرب الأوكرانية والتصعيد في غزة، خاصة وأن ألمانيا منحت الإنفاق العسكري أولوية كبيرة، بجانب مسألة الهجرة واللجوء المتوقع تفاقمهما الفترة المقبلة والتي تحتاج إلى مخصصات مالية ضخمة، لاستيعاب تداعياتها على ألمانيا بشكل خاص والاتحاد الأوروبي بشكل عام.

*حقوق النشر محفوظة إلى المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات

الهوامش

Germany Enters Recession in Blow to Europe’s Economy
https://tinyurl.com/4t8cwr6u

تراجع الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا في الربع الثالث من 2023
https://tinyurl.com/2srv3scd

ألمانيا: أكبر اقتصاد في أوروبا يدخل حالة "الانكماش التقني"
https://tinyurl.com/2mn26z7j

انخفاض التضخم في ألمانيا لأدنى مستوى منذ حرب أوكرانيا
https://tinyurl.com/2s3za4f7

**

German economy to recover only slightly in 2024 - experts group
https://tinyurl.com/2xhn28sa

Germany no longer fears cold winter without gas
https://tinyurl.com/97fazmf4

ألمانيا تعلن رفع مساعداتها العسكرية لأوكرانيا في ظل تركيز حلفاء كييف على غزة وإسرائيل
https://tinyurl.com/3tkfsm6h

ألمانيا.. مخاوف الشتاء البارد لم تعد موجودة رغم التهديد الروسي
https://tinyurl.com/ms5ur4pz

**

ما تداعيات حرب إسرائيل وحماس على اقتصاد ألمانيا؟

https://bit.ly/47togR8

Germany and Israel: Bilateral relations

https://bit.ly/3MCZh63

ألمانيا تتعهد بمساعدات بقيمة 125 مليون يورو للسلطة الفلسطينية

https://bit.ly/3QT149H

ألمانيا تعلق مساعداتها للأراضي الفلسطينية مؤقتا لحين مراجعتها

https://bit.ly/3FV0MsI

ملفات المركز الأوروبي

المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات - ألمانيا و هولندا

عن الإصدارات

عرض مختصر لمجموعة من المعلومات والبيانات التي تتعلّق بقضيّة معيّنة، بالإضافة إلى كتابة معلومات وحقائق جديدة ومقترحات وتوصيات تخدم القضية التي تمّ طرحها. ويقوم على توضيح وشرح المزايا والعيوب الخاصة بالقضية قيد الدراسة، وعلى كاتب التقرير مراعاة إستخدام الصفة والطريقة الرسمية عند كتابته لتقرير. للتقرير أهميّة كبيرة يقدمها للقارئ، وتكمن هذه الأهمية في أنه يعطي القارئ فكرة واضحة ومبسّطة عن القضية قيد البحث أو عن الموضوع الذي يتحدث عنه، ويعدّ بمثابة وسيلة مهمّة تعمل على مساعدته في التقييم والدراسة والتخطيط للمستقبل البعيد.

عن المركز

مركز إستشاري(Think Tank)، يقوم على اساس البحث العلمي الأكاديمي ونشر الثقافة الامنية والأستخبارية والتنبيه إلى مخاطر الإرهاب والعنف بكل أنواعه في مناطق النزاع. المركز يقدم المعلومة والتحليل في مجال إختصاصه في مكافحة الإرهاب والإستخبارات وقضايا اللجوء والهجرة، ويركز في عمله على الشأن الدولي والاوروبي. وهو أول مركز دولي أوروبي متخصص في مكافحة الإرهاب والاستخبارات يصدر في اللغة العربية من داخل أوروبا.

E C C I - European Centre for Counterterrorism
and Intelligence Studies - Germany & Netherlands

European Centre for Counterterrorism and Intelligence Studies ECCI

المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ـ ألمانيا و هولندا

Germany. P.O. Box. 101017, Tel & Whatsapp0049-1520792571,
Netherlands. Tel: 0031-685901955

Email: info@europarabct.com

https://www.europarabct.com

22 نوفمبر 2023